

- أعمال عنف في دارفور يعقبها استئناف المفاوضات مع المتمردين
- رئيس حكومة تونس يعلن استقالته ومطالبة بإقالة رئيس البرلمان
- إثيوبيا تبدأ بملء سد النهضة بعد فشل المفاوضات مع مصر والسودان
- اندلاع اشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان واتهامات لروسيا

التفاصيل:

أعمال عنف في دارفور يعقبها استئناف المفاوضات مع المتمردين

ذكرت وكالة الأنباء السودانية يوم 2020/7/13م أن السلطات أعلنت حالة الطوارئ في جزء من إقليم دارفور الذي يمزقه الصراع في غرب البلاد بعد وقوع أعمال عنف واضطرابات في بلدين. وقالت بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) إنها أرسلت فريقا لبلدة كتم في ولاية شمال دارفور بعد ورود أنباء عن إحراق قسم للشرطة وسيارات على يد محتجين مجهولين، ونقلت وكالة رويترز عن أحد السكان أن المحتجين طالبوا بتحسين الأوضاع وحكومة مدنية للولاية.

وقد بدأ الصراع في دارفور عام 2003 عندما تشكلت حركات تمرد على الحكومة السودانية بدعم من القوى الغربية الاستعمارية، والآن تجري الحكومة محادثات مع بعض الجماعات المتمردة التي قاتلت ضد حكومة البشير في دارفور ومناطق أخرى من البلاد.

وقد أعلنت إحدى حركات التمرد التي تدعى حركة تحرير السودان/ جناح مناوي عن انطلاق مفاوضات مع الحكومة السودانية حول الترتيبات الأمنية في مسار دارفور في عاصمة جنوب السودان جوبا يوم 2020/7/15م. وتركز مفاوضات جوبا على 5 مسارات هي: مسار إقليم دارفور (غرب)، ومسار ولايتي جنوب كردفان (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق)، ومسار شرقي السودان، ومسار شمالي السودان، ومسار وسط السودان.

فالدول الاستعمارية تدعم حركات التمرد لتمزيق السودان، وقد بترت منه جنوب السودان وأعلن استقلاله عام 2011م حيث احتفت أمريكا بهذا البتر والفصل، وقد ضغطت على عميلها عمر البشير للقبول بذلك، وقد وافق على ذلك حتى يبقى في الحكم، وظن أنه مخلد في الحكم بعد إقدامه على هذه الخيانة. وعندما انتفض الشعب عليه بسبب سوء الأحوال الاقتصادية طلبت أمريكا من عملائها في الجيش السوداني التحرك لإبعاده عن الحكم ليسقط العام الماضي يوم 2019/4/11م. وما زالت السودان مهددة بالتقسيم بسبب خيانات الحكام وتقديمهم التنازلات.

رئيس حكومة تونس يعلن استقالته ومطالبة بإقالة رئيس البرلمان

أعلن رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ استقالته يوم 2020/7/15م بعد خمسة أشهر من تشكيلها. وجاءت استقالته بعد أن قررت حركة النهضة سحب الثقة منه، بعد أن أعلن نيته إجراء تعديل وزارى في الوقت الذي تواصل فيه خمس كتل نيابية مساعيا لسحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة التي تضم 54 نائبا، ويتطلب حصولها على 73 توقيعاً من نواب المجلس لتمرير لائحة سحب الثقة من الحكومة ورئيسها، وعند التصويت تحتاج لدعم 109 نواب كأغلبية مطلقة لسحب الثقة من رئيس الحكومة. وقد تمكنت من جمع 105 توقيعاً من النواب.

وقد ألمحت حكومة الفخفاخ يوم 2020/7/13م إلى احتمال استبعاد وزراء حركة النهضة الستة من الحكومة عند إعلانه عن اعترامه إجراء تعديل على تركيبة حكومته خلال الأيام المقبلة، وقد هاجم الفخفاخ حركة النهضة قائلا: "إن الدعوة لتشكيل مشهد حكومي جديد يعتبر انتهاكا صارخا للعقد السياسي الذي يجمعها مع الأطراف الأخرى ومع رئيس الحكومة واستخفافا بالاستقرار الحيوي لمؤسسات الدولة واقتصاد البلاد المنهك جراء فيروس كورونا ومن تفاقم الهيكلية" (بي بي سي 2020/7/14م). ويرى مراقبون أن تصريحات الفخفاخ لم تكن لتأتي إلا بعد ضوء أخضر من الرئيس التونسي قيس سعيد خلال اللقاء الذي جمع بينهما بحضور رئيس اتحاد الشغل التونسي نور الدين طوبوبي والذي رفض خلاله الرئيس كل ما يقال من قبل حركة النهضة بشأن محادثات بينه وبين رئيس البرلمان الغنوشي بهدف تغيير رئيس الحكومة. وقال الرئيس خلال اللقاء: "في النص القانوني الحالي ليس هنالك ما يتيح القيام بأي تشاور وبأي لقاء حول رئيس الحكومة. ورئاسة الدولة لن تقوم بأي مشاورات مع أي كان في ظل هذا الوضع القانوني الحالي، وليكن هذا واضحا للجميع وليسجله التاريخ".

وتثبتت استقالة الفخفاخ فشل الرئيس قيس سعيد الذي بدأ يظهر تخبطه وتناقضه وعجزه كباقي الذين سبقوه. فلم يستطع هو ولا حكومته معالجة الأوضاع الاقتصادية، وقد أدارا أزمة كورونا على أسوأ حال، وبرأ ساحة المستعمر الفرنسي بأنه كان حاميا لتونس، وبدأ يظهر دوره في ليبيا لحساب الإنجليز والأوروبيين.

وتتهم حركة النهضة الفخفاخ بالفساد فتقول إن الحكومة فقدت مصداقيتها بسبب شبهات تضارب المصالح التي تلاحق رئيس الوزراء إلياس الفخفاخ، وإن حركة النهضة تريد حكومة جديدة قوية.

وتتهم الأحزاب المطالبة باستقالة الغنوشي بتجاوزات عديدة في الإدارة وقرارات أحادية بخصوص تركيبة لجان برلمانية.

ومن شأن هذه التضاربات أن تدخل تونس في أزمة سياسية جديدة. وقد تخلت النهضة عن تشكيلها للحكومة عام 2013م وتقاسم الحكم مع جماعة النظام السابق بقيادة الهالك الباجي السبسي منذ عام 2014م. إذ جبنّت حركة النهضة عن مواصلة البقاء في الحكم، كما أدى فيها هذا الجبن إلى التنازل عن تطبيق الإسلام والتخلي عن المطالبة بتطبيقه، وذلك يرجع إلى انعدام المبدئية والوعي الفكري والسياسي لديها، فهي تسعى للسير مع الواقع والقبول بالأمر الواقع ولا تعمل على تغييره. فالنظام التونسي فاشل بسبب الأساس القائم عليه وهو غير الإسلام، وكان فاشلا منذ تأسيسه على يد الهالك بورقيبة وتبعه بن علي في الفشل والظلم والاستبداد.

إثيوبيا تبدأ بملء سد النهضة بعد فشل المفاوضات مع مصر والسودان

أعلن وزير المياه الإثيوبي سيليشي بيكلي يوم 2020/7/15م عن بدء ملء سد النهضة وذلك بعد يوم من فشل المحادثات مع مصر والسودان بشأن تقاسم حصص المياه وتنظيم تدفق المياه من السد. فقال الوزير الإثيوبي في تصريحات على تلفزيون بلاده كما نقلتها وكالة رويترز: "بناء السد وملء الخزان يسيران جنبا إلى جنب، ملء خزان السد لا يحتاج الانتظار لحين اكتمال بنائه.. وإن منسوب المياه ارتفع من 525 مترا إلى 560 مترا". وكانت ردة فعل مصر على هذه التصريحات بأن أعلنت وزارة خارجيتها أنها "طلبت إيضاحا رسميا عاجلا من إثيوبيا بشأن مدى صحة بدء ملء خزان سد النهضة على النيل الأزرق". وقالت وزارة الري والموارد المائية في السودان: "اتضح جليا من خلال مقاييس تدفق المياه في محطة الديم الحدودية مع إثيوبيا أن هناك تراجعاً في مستويات المياه بما يعادل 90 مليون متر مكعب يوميا ما يؤكد إغلاق بوابات سد النهضة".

وهذا كله يدل على تحدي من إثيوبيا لكل من النظامين المصري والسوداني اللذين يظهران ضعفا في مواقفهما. فقد ربطا إرادتهما بأمريكا وانتظار حلولها وهي التي ترعى المفاوضات. وأمريكا تعمل على تقييد مصر بقيود تجعلها لا تنفك عن الارتباط بها، وتحيطها بتهديدات تتعلق بمصير الحياة فيها حتى تحول دون أن تقوم بمهامها

الرئيسية كتحرير فلسطين وتوحيد بلاد المسلمين إذا ما سقط عميلها السيسي وأقيم فيها نظام مخلص يستند إلى عقيدة الأمة.

اندلاع اشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان واتهامات لروسيا

اندلعت اشتباكات بين أذربيجان وأرمينيا يوم 2020/7/12م، إذ تبادل البلدان الاتهامات ببدء القتال، وقد أعلنت أذربيجان مقتل جنديين وخمسة جرحى من قواتها. واستمرت الاشتباكات ثلاثة أيام. وقال الرئيس الأذري علييف: "إن المغامرة العسكرية لأرمينيا تهدف إلى جر المنظومة السياسية العسكرية التي تنتمي إليها، إلى النزاع" (الحررة 2020/7/15م) ويشير الرئيس الأذري إلى معاهدة الأمن الجماعي التي تنتمي إليها أرمينيا وتدار من روسيا التي تدعم أرمينيا وقد دعمتها في الحرب التي بدأت في بداية التسعينات من القرن الماضي ما بين عامي 1991 و1994م، وأدى التدخل الروسي حينها إلى هزيمة أذربيجان أمام أرمينيا وخسارتها نحو 20% من أراضيها ومنها كرا باغ وتهجير مليون مسلم. وادعت وزارة الدفاع الأرمينية أن هجوما بالمدفعية قد وقع بهدف الاستيلاء على مواقع أرمينية، واعترفت بمقتل ضابطين لها.

وقد تشكلت مجموعة مينسك التي تضم دبلوماسيين من فرنسا وروسيا وأمريكا للتوسط في حل النزاع بين البلدين، لكن المحادثات تراوح مكانها منذ عام 1994م. إذ إن أعداء المسلمين هم الذين يتوسطون في حل النزاع وهم يعملون على تأكيد الاحتلال الأرميني كما حصل في فلسطين، إذ إن أعداء المسلمين من أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا هم الذين يتوسطون لحل قضية فلسطين وهم يسعون لتأكيد اغتصاب كيان يهود لفلسطين وإعطاء أهل فلسطين بعض الفتات.

وأمریکا تسعى لتركيز نفوذها في أذربيجان الغنية بالنفط والغاز، وفي الوقت نفسه تسعى لتمدد نفوذها في أرمينيا وإضعاف النفوذ الروسي هناك، وروسيا تضغط لتبقي على بعض نفوذها واستثماراتها في أذربيجان وتعزز وجودها في أرمينيا. فأعلنت وزارة الخارجية الروسية يوم 2020/7/13م قائلة: "إنه من غير المقبول أي تصعيد إضافي من شأنه أن يهدد الأمن الإقليمي ودعت الطرفين إلى ضبط النفس". وكانت روسيا قد عقدت اجتماعاً لمنظمة الأمن الجماعي وناقشت التطورات الأخيرة.

وفرنسا تدعم الأرمن لحقدتها الدفين على الإسلام والمسلمين وهي التي قد حركتهم ضد المسلمين عام 1915م ليرتكبوا مجازر ضد المسلمين، مما اضطر المسلمين للدفاع عن أنفسهم، فيقوم العالم الغربي باتهام المسلمين بالمجازر التي ارتكبتها الأرمن بخيانتهم لعهد أهل الذمة وتعاونهم مع فرنسا المستعمرة التي كانت تخوض حرباً ضد الدولة العثمانية.

ومن جانبها أعلنت وزارة الخارجية التركية يوم 2020/7/13م عن أن أرمينيا "تنتهج قومية عدوانية وتعهدت بأنها ستستمر في الوقوف بكل قدراتها إلى جانب أذربيجان في نضالها لحماية أراضيها". وبدأت أرمينيا بشن حملة ضد تركيا فردت وزارة الخارجية التركية يوم 2020/7/15م بأن "أرمينيا تسعى الآن وراء حملة تشويه منافقة ضد تركيا من أجل التغطية على تجاوزاتها بحق أذربيجان"، وأشارت إلى احتلال أرمينيا لأراضٍ أذرية وأنها هي المعرقل الأساسي لإحلال السلام والاستقرار الدائم في جنوب القفقاس ولكنها لم تطالب بسحب قوات أرمينيا من الأراضي الأذرية ولم تعلن عن دعم أذربيجان لتحرير أراضيها المحتلة منذ 16 عاماً. إذ إن المطلوب هو تحرير هذه الأراضي وليس المساومة عليها وإحلال ما يسمى بالسلام على حساب المسلمين وأراضيهم كما هو حاصل في فلسطين وقبرص وغيرهما من المناطق الإسلامية.